14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الأحد 1 فبراير 2026 م الموافق 13 شعبان 1447 هـ - العدد 18072 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

استجابةً لنداء المحافظ عبدالرحمن شيخ..

شركة النفط تطلق مبادرة "بصمة" لتحسين المظهر الجمالي لمدينة عدن

عدن/ خاص:

دشن فرع شركة النفط اليمنية بالعاصمة عدن مبادرة مجتمعية واسعة تحت مسمى "بصمة"، تهدف إلى المساهمة في تحسين المظهر الحضاري والجمالي للمدينة، وذلك استجابة للنداء الذي أطلقه وزير الدولة - محافظ محافظة عدن عبدالرحمن شيخ اليافعي، تحت شعار: "معاً من أجل عدن جديدة قوية ومدنية".

وأوضح الدكتور صالح الجريري مدير عام شركة النفط فرع عدن، أن المبادرة جاءت ترجمة لنداء المحافظ، وإلى عمل ميداني ملموس، مؤكداً أن "بصمة" تعكس مسؤولية الشركة تجاه المجتمع والمدينة، وتهدف لحث الأفراد والمؤسسات في القطاع العام والخاص على المشاركة الفاعلة في الحفاظ على جمال العاصمة.

هذا وأعدّت الشركة خطة متكاملة تبدأ من الطريق العام المطل على مكتبها الرئيسي في مديرية المعلا (الدكة)، وتحديداً في النطاق الممتد من جولة هائل حتى نقطة الحمراء (ذهاباً وإياباً).

وتشمل الأعمال التي ستنفذها الشركة، تنظيفا شاملا للطريق والرصيف في الموقع المحدد، وطلاء الأرصفة وتجديد مظهرها، وتنفيذ حملة تشجير وإضافة لمسات تجميلية تبرز الوجه المدني للمنطقة.

وتأتي هذه الخطوة كرسالة تضامن مجتمعي تؤكد أن الحفاظ على عدن مسؤولية مشتركة لا تقتصر على جهة بعينها، بل هي واجب على كل محب لهذه المدينة العريقة.

حملة لمنع السلاح بوادي وصحراء حضرموت

سيئون / سبأ

دشن وكيل محافظة حضرموت لشؤون مديريات الوادي والصحراء، عامر العامري، أمس، حملة منع حمل السلاح بوادي وصحراء حضرموت، التي تنفذها قوات درع الوطن، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار وترسيخ السكينة العامة.

وتهدف الحملة الى الحد من حمل السلاح في المدن والأسواق والأماكن العامة، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الالتزام بالقانون، من خلال توزيع الملصقات والبروشورات التوعوية، واقامة نقاط التفتيش المفاجئة، وغيرها من الأنشطة.

وأكد وكيل المحافظة أن الحملة تأتي ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية والسلطة المحلية الرامية إلى تنظيم حمل السلاح والحد من المظاهر المسلحة، بما يسهم في حماية السلم الاجتماعي وتهيئة بيئة آمنة للتنمية والاستثمار.. مشيدا بدور قوات درع الوطن وتعاون الأجهزة الأمنية والعسكرية في إنجاح الحملة.

بدوره، أوضح مساعد قائد الفرقة الثانية بقوات درع الوطن، النقيب أحمد الديني، أن الحملة تأتي انطلاقاً من المسؤولية الوطنية في حفظ الأمن، وبما يكفله القانون.. مؤكداً حرص القوات على تنفيذ مهامها بروح الشراكة مع المجتمع، وبأسلوب يراعي المصلحة العامة ويحافظ على حقوق المواطنين.

حملة رقابية صناعية بتعز لتقييم المنشآت وضبط المخالفات

تعز/ خاص:

نفّذ مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة تعز حملة رقابة صناعية استهدفت عدداً من المنشآت الصناعية والحرفية في مديريات المحافظة، وذلك لمتابعة الالتزام بالمعايير والاشتراطات القانونية والصحية، والتقييم وفق استمارات رقابية خاصة، وضبط المخالفات.

وجاءت الحملة بتوجيهات من مدير عام المكتب عبدالرحمن القليعة، وبرئاسة مدير إدارة الرقابة الصناعية توفيق البريهي، وبمشاركة مأمور الضبط القضائي محفوظ القدسي وعدد من المراقبين، حيث تم خلال النزول الميداني استهداف أحد مصانع بفكات الأطفال، والتحقق من سلامة المواد الداخلة في التصنيع، ومستوى التخزين، ومراحل الإنتاج، ومدى الالتزام بمعايير الصحة والسلامة، إضافة إلى فحص السجلات الصناعية والتراخيص وآلية التخلص من التوالف.

وأكد مدير عام المكتب على ضرورة التزام كافة المنشآت الصناعية بالقوانين والمعايير المعتمدة وتوفر السجلات الصناعية، وجودة وسلامة المواد الداخلة في التصنيع وفق شهادات المواصفات والمقاييس، محذراً من أن أي مخالفات ستقابل بإجراءات قانونية رادعة.

من جانبه، أوضح مدير إدارة الرقابة الصناعية أن المكتب سيواصل تنفيذ حملاته الميدانية لتشمل مختلف المنشآت الصناعية، حفاظاً على سلامة المنتجات وحماية المستهلك.

ضبط متهم بسرقة مركبات في عدن

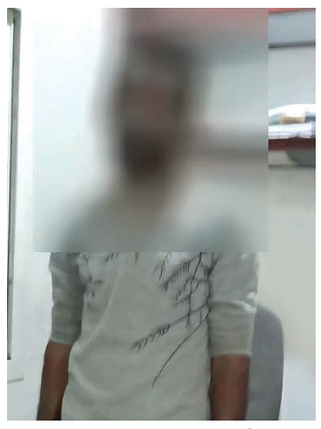

عدن/ خاص:

تمكنت شرطة بئر فضل بالعاصمة عدن من إلقاء القبض على متهم متورط في سلسلة سرقات مركبات بمنطقة بلوك 8، بعد عملية أمنية محكمة نفذت بدقة عالية وجهود ميدانية استثنائية أسفرت عن ضبط المتهم متلبسا وبحوزته المسروقات والأدوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم.

وأكد مدير شرطة بئر فضل النقيب ناظم الجبيري أن هذه العملية تأتي ضمن سلسلة الإجراءات الحازمة لتعزيز الأمن والاستقرار وحماية ممتلكات المواطنين، مشددا على أن أي محاولة للعبث بالأمن ستواجه ردعا فوريا وحازما، ولن يسمح لأي مجرم بالفرار من العقاب مهما كانت صعوبة المهمة.

وأضاف الجبيري: إن رجال التحريات أظهروا مستوى احترافيا عاليا وأثبتوا أن الشرطة ستظل السد المنيع أمام كل من تسول له نفسه ارتكاب الجرائم.

وأعرب الجبيري عن تقديره العميق لكافة أفراد القوة الأمنية المشاركين في العملية مثمنا في الوقت نفسه تعاون المواطنين ودورهم الحيوي في دعم العمل الأمني والإبلاغ عن أي مظاهر مخالفة للقانون.

شرطة السير بالحديدة تنظم الحركة المرورية في مهرجان يوم السمسم اليمني بحيس

حيس/ خاص:

نفّذت شرطة سير محافظة الحديدة نزولاً ميدانياً إلى مديرية حيس، لتنظيم حركة السير وتأمين فعاليات احتفال "موسم السمسم"، الذي شهد حضوراً جماهيرياً كبيراً.

وأكدت إدارة الشرطة على تمكن الأفراد من إدارة تدفق المركبات وتسهيل مرور المواطنين في محيط الفعالية، بما يضمن الانسيابية الكاملة ويمنع الازدحام المروري.

وأكدت شرطة السير أن هذا النزول يجسد دورها الخدمي والوطني في إنجاح الأنشطة المجتمعية والحفاظ على سلامة المشاركين. كما دعت كافة السائقين والمواطنين إلى التعاون مع رجال المرور والالتزام بالتعليمات والإرشادات المرورية لضمان سلامة الجميع.

الحكومة القادمة ومسؤولية التغيير

نجيب الكمالي

مع اقتراب الإعلان عن تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة الدكتور شائع الزنداني، تتجه الأنظار إلى عدن بوصفها العاصمة المؤقتة ومركز القرار التنفيذي، في لحظة سياسية واقتصادية شديدة الحساسية. لحظة ينظر إليها كثيرون كفرصة لإعادة ترتيب أوراق الدولة وفتح صفحة إصلاح حقيقي طال انتظاره، في مقابل مخاوف مشروعة من أن تتحول الحكومة القادمة إلى مجرد حلقة جديدة في سلسلة فشل إداري مزمن.

الأسئلة التي تفرض نفسها اليوم لا تنبع من ترف سياسي، بل من واقع معيشي ضاغط أنهك المواطن وجعله مترددًا حتى في التمسك بالأمل. هل ستختلف هذه الحكومة عن سابقاتها؟ هل ستنجح في إدارة مؤسسات الدولة بروح الفريق بدل الصراع؟ وهل يمكن أن يتحسن، ولو بالحد الأدنى، مستوى الخدمات التي تمس حياة الناس وكرامتهم اليومية؟

الحديث عن الحكومة لا ينبغي أن يُحمَّل أكثر مما يحتمل، ولا أن يُختزل في شعارات ووعود براقة. فالحكومة في جوهرها جهاز تنفيذي خدمي، ونجاحها الحقيقي يُقاس بقدرتها على تخفيف معاناة الناس، لا بمهارة خطابها الإعلامي أو حجم التوازنات السياسية داخلها. اليمن اليوم لا يعاني شحًا في الموارد أو غيابًا للإرادة الوطنية بقدر ما يعاني أزمة عميقة في إدارة مؤسسات الدولة، حيث تحولت بعض الوزارات والهيئات إلى ساحات صراع نفوذ تُدار بمنطق الولاءات والمحاصصة، لا بمنطق المصلحة العامة.

نتائج هذا الخلل الإداري باتت واضحة في تدهور الخدمات الأساسية، وتعطل المشاريع التنموية، وتراجع فرص الاستثمار، رغم توفر دعم خارجي وإمكانيات كان يمكن، لو أحسن إدارتها، أن تُحدث فارقًا ملموسًا في حياة الناس. وما يرهق المواطن أكثر من قلة الموارد هو استمرار عقلية الارتجال، والتعامل مع الأزمات كقدر دائم، لا كحالات طارئة تتطلب حلولًا مؤسسية.

وفي العاصمة عدن تتصاعد التساؤلات عمّا إذا كانت المرحلة المقبلة ستشهد تحولات لافتة مع عودة الحكومة الجديدة لممارسة أعمالها من الداخل، وبدء استعادة حقيقية لحضور الدولة ومؤسساتها. فعدن، بوصفها العاصمة المؤقتة، تمثل اختبارًا جديًا لقدرة الحكومة على الانتقال من إدارة الأزمات عن بُعد إلى ممارسة فعلية للسلطة، وإعادة تفعيل المؤسسات الرسمية، وسط تحديات أمنية وإدارية لا تزال تلقي بظلالها على المشهد العام.

ويبرز في هذا السياق الدعم السعودي المتزايد لمسار الاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة، سواء عبر الدعم الاقتصادي أو المشاريع التنموية في قطاعات حيوية كالكهرباء والصحة والتعليم والبنية التحتية. غير أن هذا الدعم، مهما كان حجمه، لن يحقق أهدافه ما لم يُترجم إلى إصلاحات داخلية جادة في الإدارة المالية، وتعزيز الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة.

فالفساد المالي والإداري لا يزال أحد أخطر معوقات الإصلاح في اليمن. وتجربة السنوات الماضية أثبتت أن غياب المحاسبة، وانتشار المحسوبية، وتحويل المناصب إلى أدوات نفوذ، كلها عوامل أفرغت مؤسسات الدولة من مضمونها. المشكلة لم تكن يومًا في شح الموارد، بل في كيفية إدارتها ومن يديرها. فلا اعتراف بالأخطاء لأن الاعتراف يعني المحاسبة، ولا تداول للكفاءات لأن الكفاءة تهدد شبكات مصالح راسخة.

إصلاح مؤسسات الدولة لم يعد خيارًا مؤجلًا، بل ضرورة وطنية ملحّة، تبدأ بإعادة هيكلة حكومية قائمة على الكفاءة لا الولاءات، وتفعيل رقابة مالية صارمة، وتدقيق شفاف للموارد والمشاريع، واستعادة الموارد السيادية وإدراجها ضمن الموازنة العامة، ومحاسبة كل من ثبت تورطه في سوء الإدارة أو الفساد. هذه الخطوات ليست شعارات إصلاحية، بل أساس حقيقي لاستعادة ثقة المواطن في الدولة.

ولا يمكن تحميل الحكومة وحدها مسؤولية النجاح أو الفشل. فالأحزاب والقوى السياسية شريك مباشر في المشهد، ومسؤوليتها لا تقل أهمية عن مسؤولية السلطة التنفيذية. حين تتحول الوزارات إلى حصص، والقرارات إلى أدوات ضغط، تصبح الحكومة ساحة صراع لا أداة خدمة. كما أن الشارع بدوره مطالب بالوعي، فالصبر لا يعني الصمت، والدعم لا يعني التفويض المطلق، والمساءلة لا تعني الفوضى.

التحدي الأعمق أمام الحكومة القادمة لا يتمثل في ملف بعينه، بل في استعادة الثقة المفقودة بين المواطن والدولة. ومن دون هذه الثقة، ستظل أي حكومة، مهما حسنت نواياها، عاجزة عن إحداث تغيير حقيقي ومستدام. وتحسين الخدمات ليس غاية بحد ذاته، بل شرط أساسي للصمود الوطني، فلا يمكن الحديث عن استعادة الدولة أو عن تحرير العاصمة صنعاء من براثن الانقلاب والكهنوت، في ظل واقع خدمي منهار ينهك الناس ويكسر إرادتهم.

اليمن اليوم يقف عند مفترق حاسم: إما أن تكون الحكومة الجديدة بداية مسار إصلاحي جاد يعيد الاعتبار لفكرة الدولة، أو أن تكون مجرد استمرار لإدارة الفشل بأدوات جديدة. وفي كل الأحوال، تبقى الحقيقة واضحة: المسؤولية مسؤولية مشتركة، وإذا تكرر الفشل فلن يدفع ثمنه السياسيون، بل المواطن اليمني وحده.

يوميات

عابر سبيل

الجوهر لا يتغير

يكتبها / د. أحمد سنان

خلال عقود كان الغرب مستغرقا في بحث دائم عن عدو، الحياة عديمة المعنى بدون الشعور بلذة الخوف من العدو المتخيل.

بانتهاء الحرب الباردة وتفسخ حلف وارسو كان طبيعيا أن ينحل حلف الناتو لانعدام السبب الذي وجد لأجله (المعسكر الاشتراكي)، كان ذلك عادلا لو حدث. لكن سرعان ما غير الغرب صورة العدو ليستمر بقاء الحلف، فبدلاً من صورة (الدب الهائج) تم وضع تصور (للملتحي العابس) كرمز للإرهاب والتطرف، محصورا بالإسلام. لكن ما رأيناه لاحقا خصوصا بعد غزو العراق أن أغلب الجماعات المتطرفة أو التي صنفت أمريكيا وغربيا بأنها إرهابية إنما خرجت من باطن الفقاسة الغربية نفسها. أي أنها نشأت تحت نظر أجهزة المخابرات المنخرطة في حروب المنطقة العربية (العراق، سوريا، ليبيا بعدها حيثما نرى حروبا حاليا) حيث لا يجمع أفرادها بالإسلام غير ما لقنت به في المعامل الاستخبارية.

الموجات الاستعمارية منذ الثورة الصناعية وحتى اليوم لا تخلو من مبررات ظاهرية زائفة وأخرى حقيقية خفية. أي مبررات تسوقها للرأي العام المحلي والدولي وأخرى خفية تعبر عن مصالح سياسية وتوسعية واقتصادية ولوجستية وغيرها.

فمن حادثة المروحة التي روجتها فرنسا لاحتلال الجزائر في 1830، وقصة داريا دولت التي سوقتها بريطانيا لاحتلال عدن، وفكرة نشر مبادئ الثورة الفرنسية التي سوغت احتلال مصر، وأكذوبة حماية الحدود الجزائرية كسبب لاحتلال تونس. وإذا كان انتهاك النظام القاري المفروض ضد بريطاني هو السبب الظاهر لغزو نابليون لروسيا، وإذا كانت ذريعة حماية المصالح البريطانية من العثمانيين هي السردية الإنجليزية لاحتلال العراق، وحتى مسرحية أسلحة الدمار الشامل العراقية في القرن الجديد، فإن الدول الاستعمارية لا تعدم المبرر الذي تقنع به نفسها وتقدمه لإيهام الناس، بينما تخفي دوافعها الحقيقية. تلك الحقيقة لم تتغير يوما وهي لن تتغير لا بتغير الدول الطامعة ولا بتغير الظروف، ستظل السرديات الثنائية قائمة لدى جميع الدول في سياستها تجاه الدول الأضعف أو الدول المغرية للاستعمار. هي سنة استعمارية مؤكدة.

لا تتبين حقيقة دوافع أفعال الدول المستعمرة (بكسر الميم)، إلا بعد فوات الأوان عندما تتبدى المؤشرات المفصحة عن جملة المصالح التي تؤسس لها في الدول المستعمرة (بفتح الميم)، وهي في الوقت ذاته لن تعدم المسوقين المحليين لتلك المصالح وترويجها كأنها مصالح محلية محضة.

لكن اللافت أن السحر فعلا ينقلب على الساحر في لحظة مفصلية فارقة. في تلك اللحظة التي يتبعثر فيها المفهوم المقدس للمصلحة الجامعة ويحل محله مفهوم المصلحة الوطنية أولا.

مع صلفه وعدم قدرة خصومه وحلفائه على توقع تصرفاته، فإن ترامب يتصرف حيال المصالح الأمريكية بصورة نموذجية لما ذكرنا. إنه يتصرف بصورة غير تقليدية باعتراف الجميع. فبالنسبة له لم يعد تسويق المبررات الظاهرية ضروريا، فهو يصوب مباشرة على الهدف ثم يهدد باستخدام القوة للوصول إليه إذا فشل مشروع الصفقة التي يرغب في إبرامها. غزة تبدو مثالا حيويا لكيفية التملك والاستحواذ على الطريقة الترامبية، فها هو وحده يبيع صكوك الانتماء للفريق القيادي (للريفيرا) الشرق أوسطية، مليار ثمن زهيد بلغة ترامب الرقمية. كثر الذين استجابوا لدعوة بطعم الأمر من ترامب، البعض تمنع وهو إلى الرغبة أقرب وهو أدرى بعاقبة الرفض. ترامب يقدم للمختارين صفقة تشبه صكوك استثمار في السياسة الدولية ليست محدودة زمنيا بفترة ولايته الثانية، ولكنها ستطول بقدر ما يطول به عمره، فحساب المستقبل النشط لم يغب عن البال.

يعرف ترامب يقينا أن لا بارقة أمل تلوح أمامه في ولاية ثالثة. الأمر هنا لا يرتبط بالتعقيدات التشريعية التي لمح إلى إمكانية الالتفاف عليها بلعبة من ألعاب حكام الشرق الأوسط، لكن المسألة مرتبطة أكثر بسن الرجل وقدراته الذهنية التي بدأ المراقبون يلاحقونها وينشرون حولها روايات مختلفة. مع كل الآمال العريضة إلا أني لا أتوقع أن يطول به المقام في الحياة وليس في البيت الأبيض فحسب.

كرجل صفقات مبهر كثير الحركة والنشاط لا يتوقف عند قاعدة أو إطار أو بروتوكول حيث "أخلاقياتي فقط" تحدد "صلاحياتي العالمية ولا أحتاج إلى القانون الدولي"، في ما ينتهجه من سياسة على المسرح الدولي، لكن الأمر ليس مصروفا إلى القانون الدولي حصرا، فالكثيرون يرون أنه لم يصل إلى ذلك التجاوز إلا بعد تدمير القواعد المعيارية للسلوك الداخلي.

بينما يحطم ترامب الصنمية الدبلوماسية المؤطرة عالميا في صورة (تابو) لا يجوز تدنيسه التي تبطن أكثر مما تعلن، يحافظ تلاميذ الحقبة الاستعمارية المخضرمون وحتى المبتدئون على التقاليد القديمة لبلوغ مآربهم.